الصباح الاقتصادية
12
العدد 1986 - السنة السابعة
الجمعة 23 ذو الحجة 1435 - الموافق 17 أكتوبر 2014
Friday 17 october 2014 - No.1986 - 7th Year

مؤشرات البورصة تستمر في الهبوط

البورصة الكويتية

انهت المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويتية جلسة أمس على تراجع جماعي للمرة الرابعة خلال تعاملات الأسبوع الجاري، حيث حقق المؤشر السعري انخفاضاً نسبته 1.74% بإقفاله عند مستوى 7410.34 نقطة مُحققاً خسائر بحوالي 131.22 نقطة، علماً بأن النسبة التي تراجع بها المؤشر أمس تُعد ثاني اكبر نسبة انخفاض يُسجلها في العام الجاري بعد التراجع القوي الذي شهده في جلسة الثالث من مارس الماضي بنسبة 1.92%.

على الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني التعاملات على انخفاض نسبته 0.78% بإقفاله عند مستوى 487.69 نقطة خاسراً نحو 3.83 نقطة ليصل بذلك لادنى مستوياته منذ شهرين تقريباً، بينما تراجع مؤشر (كويت 15) في نهاية التعاملات بنسبة بلغت 0.27% بإقفاله عند مستوى 1195.58 نقطة خاسراً 3.2 نقطة.

ويرى «أمير المنصور»، الماستر بالتحليل الفني من كامبردج ومدير إدارة الأصول بشركة استثمارية، أن خسائر السوق السعودي وأسواق المنطقة عمقت كثيراً من جراح السوق الكويتي، فالخسائر في السوق السعودي تجاوزت 500 نقطة بالإضافة إلى مئات النقاط في باقي الأسواق الخليجية والعربية وهو ما ساعد على انهيار البورصة الكويتية بشكل متسارع حيث أنها من أوائل البورصات التي تنهي جلساتها مبكراً بجانب سوق مسقط.

وكان مستشار التحليل الفني لحركة أسواق المال، نواف العون، قد أشار في مستهل جلسة أمس إلى ان المقاومة الحالية للمؤشر السعري تقع عند مستوى 7541 وتجاوزها يوصلنا إلى مستوى 7566 ومنه إلى 7582 نقطة، مُشيراً إلى أن الوضع اقرب إلى النزول للانتهاء من الموجة التصحيحية الحالية والتي تصل أهدافها إلى مستوى 7436 نقطة وقد ترتد قبل ذلك.

وأشار «العون» مع انطلاقة تعاملات أمس أن الدعوم الحالية للمؤشر السعري تقع عند مستوى 7511 نقطة وكسرها يوصلنا إلى مستوى 7499 ومنه إلى 7483 نقطة تقريباً، لافتاً إلى أن كسر المستوى الأخير يدفعنا للاتجاه مباشرة إلى الهدف المذكور أعلاه والبالغ 7436 نقطة.

وبالنسبة لتداولات أمس، فقد بلغت الكميات عند الإغلاق 269.92 مليون سهم تقريباً مقابل نحو 249.31 مليون سهم نهاية الجلسة الماضية بارتفاع بحوالي 8.3%، فيما بلغ عدد الصفقات أمس 5935 صفقة مقابل 4992 صفقة بالجلسة السابقة، بينما ارتفعت قيم التداول أمس لتصل إلى 38.92 مليون دينار تقريباً مقابل نحو 27.19 مليون دينار في الجلسة الماضية بارتفاع بحوالي 43.1%.

وتصدر سهم «تمويل خليج» قائمة أنشط تداولات أمس على مستوى الكميات مع نهاية جلسة أمس بحجم بلغ 28.08 مليون سهم تقريباً جاءت من خلال تنفيذ 390 صفقة حققت قيمة تداول بنحو مليون دينار، مع تراجع للسهم بنسبة 2.74% بإقفاله عند مستوى 35.5 فلس بخسائر بلغت فلس واحد فقط.

على الجانب الآخر، تصدر سهم «وطني» قائمة أنشط قيم التداول بنهاية تعاملات أمس مُحققاً قيمة بلغت 8.44 مليون دينار تقريباً بعد تنفيذ 112 صفقة على نحو 8.61 مليون سهم، مع ارتفاع للسهم بنسبة 1.02% بإقفاله عند مستوى 990 فلس رابحاً 10 فلوس.

وبالنسبة لأكثر ارتفاعات أمس، فكانت من نصيب سهم «إيفا فنادق»، حيث حقق السهم أمس نمواً نسبته 5% تقريباً، بينما تصدر سهم «معادن» قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته حوالي 8.6%.

واحتل قطاع «الرعاية الصحية» صدارة ارتفاعات القطاعات أمس، حيث حقق نمواً بحوالي 0.54%، بينما سجل قطاع «التكنولوجيا» أكبر الخسائر وانخفض مؤشره عند الإغلاق بنسبة 4.07% تقريباً.

«لجنة قيد الأوراق المالية» تقرر زيادة رأس مال «القابضة المصرية الكويتية» إلى 136.4 مليون سهم

قررت لجنة قيد الاوراق المالية بجلستها المنعقدة أمس الموافقة على قيد اسهم زيادة راس المال المقيد للشركة القابضة المصرية الكويتية , من 209,823,655.5 دولار امريكي الى 243,914,564.5 دولار امريكي ، بزيادة قدرها 34,090,909 دولار امريكي موزعة على عدد 136,363,636 سهما بقيمة اسمية قدرها 25 سنت امريكي للسهم . وذلك مع عدم التاثير على سعر اسهم الشركة باثر الزيادة النقدية نتيجة التاثير في حينه.

ومن المقرر ادراج اسهم الشركة بعد الزيادة النقدية على قاعدة البيانات اعتبارا من بداية جلسة تداول يوم الخميس الموافق 23 اكتوبر الجاري بواقع 975,658,258 سهم.

كانت الجمعيه الغير عادية للشركة قدوافقت في وقت سابق على تطبيق نظام الاثابة والتحفيز عن طريق منح أسهم مجانية للعاملين والمديرين واعضاء مجلس الادارة التنفيذيين بالشركة.

مجلس إدارة «اريد» يناقش بيانات الأشهر التسعة 22

أعلنت الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة (اريد) أن مجلس إدارة الشركة سوف يجتمع يوم الأربعاء الموافق 22 أكتوبر 2014 في تمام الساعة الواحدة ظهراً، وذلك من أجل مناقشة البيانات المالية المرحلية للشركة لفترة التسعة اشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2014.

جدير بالذكر أن الشركة سجلت أرباحاً في النصف الأول من العام الجاري بقيمة 37.86 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 42.39 مليون دينار في الفترة المماثلة من العام الماضي، بتراجع في الأرباح تجاوزت نسبته الـ10%.

«المركزي» يخفي أرقام القروض للشهر الثاني على التوالي

بنك الكويت المركزي

تغيب عن النشرة النقدية الإحصائية الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي حجم التسهيلات المقدمة للقروض الاستهلاكية والمقسطة، التي تصنف ضمن قطاع التسهيلات الشخصية، للشهر الثاني على التوالي.

و يبدو ان البنك المركزي وضع ارقام هذه التسهيلات ضمن قائمة «قروض أخرى» في قطاع التسهيلات الشخصية نفسه. ولم يفسر «المركزي» سبب إخفاء هذه المعلومات المهمة التي يمكن من خلال التمييز بين القروض الموجهة للقطاعات الاستهلاكية، والقروض الموجهة لقطاع الإسكان الشخصي. وفي إطار نشرة أغسطس الصادرة أمس، سجلت التسهيلات الإئتمانية النقدية المقدمة من القطاع المصرفي الى القطاع الخاص نموا بنسبة 0.6% مقارنة بشهر يوليو لتبلغ 30.2 مليار دينار، بينما نمت 6.7% على أساس سنوي، وهي أقل من معدلات النمو السنوية المتوقعة التي تفوق 8%.

موديز: تصنيفات بنك الكويت الوطني تعكس قوة ربحيته

أكدت وكالة موديز للتصنيف الائتماني في تقرير لها صدر اليوم، أن تصنيفات بنك الكويت الوطني، الأعلى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تعكس قوة ربحيته ومؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة والمستقرة ورسملته المريحة، إلى جانب شبكته المصرفية الأكبر محليا. وكانت موديز قد ثبتت تصنيفات بنك الكويت الوطني الطويلة الأجل عند Aa3، بنظرة مستقبلية مستقرة.

ورأت موديز إن بنك الكويت الوطني في موقع قوي وأفضل من اقرانه للاستفادة من الفرص الائتمانية الكبيرة في ظل التوقعات بأن تكتسب خطة التنمية الحكومية زخما في العام 2014 مع ترسية المزيد من مشاريع البنى التحتية مقارنة مع السنوات السابقة، مشيرة إلى أن بنك الكويت الوطني بين القليلين القادرين على قيادة الصفقات والتمويلات الضخمة.

وأضافت موديز أن مؤشرات ربحية بنك الكويت الوطني ستبقى قوية خلال الفترة المقبلة. وأكدت أن بنك الكويت الوطني يتمتع بقاعدة تمويل مستقرة وبمستويات مريحة من السيولة، كما أنه يستفيد من توجه المودعين نحو الجودة في حال حدوث مشاكل نظامية. ولحظت أن أداء بنك الكويت الوطني لطالما كان أفضل من اقرانه من حيث جودة الأصول، مشيرة إلى أن نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية لدى بنك الكويت الوطني انخفضت إلى حدود 2% بنهاية العام 2013، وهي نسبة أدنى بكثير من متوسط نسبة القروض المتعثرة لدى البنوك التقليدية في الكويت.

وأشارت "موديز" أن بنك الكويت الوطني هو أكبر مؤسسة مالية في الكويت، وقاد تاريخيا معظم عمليات تمويل العقود الكبيرة الممنوحة إلى الشركات الأجنبية، كما انه رائد في الخدمات المصرفية للشركات وفي تمويل التجارة في الكويت، ويستحوذ على الحصة الأكبر في سوق خدمات التجزئة.

ورأت موديز إلى أن استحواذ بنك الكويت الوطني على حصة مسيطرة في بنك بوبيان الإسلامي في يوليو 2012 من شانه أن يعزز شبكته المصرفية المحلية وأن يوفر لعملائه خيار التعامل بالصيرفة الإسلامية.

ويتمتع بنك الكويت الوطني بأعلى التصنيفات الائتمانية الأعلى بإجماع وكالات التصنيف العالمية موديز وستاندرد اند بورز وفيتش، التي تجمع على متانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة ورسملته القوية وتوفر قاعدة تمويل مستقرة وخبرة جهازه الإداري ووضوح رؤيته الاستراتيجية، فضلاً عن السمعة الممتازة التي يتميز بها. كما يحتفظ بنك الكويت الوطني بموقعه بين أكثر 50 بنكا أمانا في العالم للمرة التاسعة على التوالي.

نايف الحجرف: تكامل البورصات العربية أهم موضوعات الاتفاقية الاقتصادية الخليجية

أكد رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية الدكتور نايف الحجرف أن تكامل الاسواق المالية من أهم الموضوعات التي تناولتها الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بما يشمل وضع الاليات اللازمة لتفعيل المادة الخامسة من الاتفاقية. وقال الحجرف في كلمته أمام الاجتماع الخامس للجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للاسواق المالية في دول المجلس نيابة عن وزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج إن الاتفاقية الاقتصادية تنص على تكامل الاسواق المالية الخليجية وتوحيد السياسات والانظمة المتعلقة بها.

واضاف أن مجمل ذلك بهدف الى تنمية الاستثمارات المحلية والخارجية بدول (التعاون) وتوفير بنية استثمارية تتسم بالشفافية والاستقرار معربا عن التطلع إلى توقيع مذكرة التفاهم بين الجهات المنظمة للاسواق الخليجية والواردة في طليعة بنود جدول أعمال اجتماع اللجنة «انطلاقا من الايمان باهمية هذه المذكرة في تحقيق تطلعاتنا نحو التكامل المنشود».

وأوضح أن تعزيز التعاون والسعي الى تحقيق التكامل بين دول المجلس أحد الركائز الأساسية للاتفاقية الاقتصادية لدول المجلس وفي هذا المضمار تم اعتماد القواعد والمبادئ الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس عن طريق توحيد العديد من قواعد ادراج الأسهم والسندات والصكوك.

وذكر أن تكامل الاسواق سيتم ايضا من خلال وحدات صناديق الاستثمار وقواعد الافصاح للأوراق المالية المدرجة ومبادئ الحوكمة للشركات المدرجة وقواعد طرح الأسهم واصدار وطرح السندات والصكوك واصدار وطرح صناديق الاستثمار.

وبين الحجرف أن لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية أوصت في اجتماعها ال 11 في شهر سبتمبر الماضي باستمرار العمل بالقواعد والمبادئ الموحدة بصفة استرشادية الى حين الانتهاء من اعداد منظومة القواعد الموحدة لتكامل الأسواق المالية بدول المجلس بشكل كامل وبعد التأكد من مواءمتها وتوافقها مع بعضها بعضا.

ولفت الى مقترح بعقد اجتماع مشترك بين لجنة محافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية ولجنة رؤساء هيئات أسواق المال ضمن إطار السعي المتواصل الى تحقيق التوحيد والرؤية المشتركة والتنسيق بين الجهات الرقابية بدول المجلس وذلك بغرض تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالجوانب الرقابية للأسواق المالية». واشار الى ان الهدف الأسمى والغاية البعيدة للاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون يتمثلان بالوصول الى تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال العمل باستراتيجية مشتركة لتحقيق المواطنة الاقتصادية.

نايف الحجرف

وقال الحجرف إن دور هيئات أسواق المال كجهات رقابية يتمثل أساسا في ضمان سلامة ونزاهة أسواق المال وتحفيز وتطوير وتنمية هذه الأسواق ما يشكل تحديا كبيرا ويتطلب ايجاد التوازن المناسب بين الدور الرقابي والتنظيمي لهيئات الأسواق فضلا عن دورها في التطوير والتنمية لاسيما في هذه المرحلة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وأوضح أن هذه المرحلة تتسم بالتغيرات السريعة وتفرض على الجهات الرقابية تحديات مستمرة تتطلب التفاعل المدروس والسريع «وايضا استقراء المستقبل وتعزيز البنية التشريعية والرقابية لحماية الأسواق والمتعاملين ما يتطلب المزيد من التنسيق وبذل العناية لحماية الأسواق بدولنا من أي تغيرات مستقبلية».

من جانبه قال الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي عبدالله الشبلي في كلمة القاها نيابة عن الأمين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف الزياني إن مسيرة مجلس التعاون قطعت شوطا كبيرا نحو تحقيق الاهداف التي رسمها قادة دول المجلس بشأن تعزيز العمل الاقتصادي المشترك بهدف الوصول الى اقصى مراحل التكامل تلبية لتطلعات مواطني دول المجلس. واضاف الشبلي أن اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس ادارات الجهات المنظمة للاسواق المالية بدول المجلس تقوم بدور كبير في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول وما تصدره اللجنة من قرارات يمس شريحة واسعة من مواطني دول المجلس الذين يتطلعون الى حرية الاستثمار في الاسواق المالية كافة.

وأوضح أن جدول أعمال اللجنة حافل بالعديد من الموضوعات المهمة «التي نتطلع الى الوصول من خلالها الى قرارات بناءة تسهم في تعزيز العمل الاقتصادي المشترك بين دول المجلس وتحديدا في مجال تكامل الاسواق المالية وتطوير ادواتها.

وذكر أن اجتماع اللجنة اليوم يتناول عرض ايجاز عن القرارات الاقتصادية للمجلس الاعلى بدورته ال 34 واهم التطورات بشان التوقيع على مذكرة التفاهم بين الاسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي.

وبين أن الاجتماع يعنى ايضا بعرض تقرير الامانة العامة بشان القواعد والمبادىء الموحدة لتكامل الاسواق المالية التي سبق واقرها المجلس الاعلى بشكل استرشادي والتوصيات المرفوعة من لجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية بدول المجلس في اجتماعيها العاشر والحادي عشر.

«بيتك» يشارك في مؤتمر تمكين الشباب

شارك بيت التمويل الكويتي "بيتك" في المؤتمر الصحافي للاعلان عن انطلاق مؤتمر تمكين الشباب الثالث تاكيدا لمشاركته في المؤتمر الذي يكتب اهمية كبيرة في ظل حضور ومشاركة كبيرة، تاكيدا على حرصه على تحمل اعباء المسئولية الاجتماعية، والتزامه الكامل برعاية الشباب ودعم مشاريعهم وانشطتهم المختلفة بما فيهم شريحة الطلبة والخريجين بكافة الامكانيات والوسائل المتاحة ومساعدتهم على بناء مستقبل افضل يحقق طموحاتهم ويلبي تطلعاتهم.

واكد "بيتك" على اهمية مؤتمر تمكين الشباب كونه يمكن الشباب من الاستفادة من المشاريع والافكار المطروحة والاستماع الى الخبرات وقصص النجاح للعديد من الشخصيات المرموقة بما يساهم في انجاح مشاريعهم وابتكار وخلق مشاريع جديدة تساهم في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، حيث يدرك "بيتك" تماما ان الشباب هم العنصر الاساسي في المجتمع وتبنى عليهم الكثير من الآمال لبناء نهضة المجتمع وتقدم مؤسساته.

واشار "بيتك" الى ان التزامه بتحمل اعباء المسئولية الاجتماعية بجميع انواعها، رعاية الشباب، والصحة، والبيئة وغيرها، ما هو الا انعكاس لهوية "بيتك" ورسالته وتجسيدا لسياساته واسلوب عمله الذي يجمع بين الريادة في العمل المصرفي الاسلامي وتحمل المسئولية تجاه المجتمع وقضاياه.

ويمثل مؤتمر تمكين مبادرة اكاديمية ووطنية من الشباب واليهم، ويعد من المبادرات الرائدة في الكويت التي تهدف الى صقل الطاقات الشبابية الكويتية نحو بناء مستقبل مشرق من خلال الاستثمار الذاتي في التطوير العلمي من خلال الندوات والمؤتمرات التي يشارك فيها نخبة من المحاضرين من الكويت والخارج.

جانب من المؤتمر بمشاركة «بيتك»